أثر التمويل الإسلامي
على تحقيق التنمية المستدامة في مصر

د. محمد فرج محمد عبد الله البرقي
باحث لدرجة الدكتوراه – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

(ISSN: 2537 - 0758)

أثر التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية المستدامة في مصر

الباحث/ محمد فرج محمد عبد الله البرقي

الملخص:

إن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم حديث نسبيا تطور من خلال عمليات وديناميكيا التنمية خلال العقود الماضية، ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلي قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذة القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية، وإذا كانت التنمية البشرية هي أهم مقومات التنمية المستدامة، فلقد إهتم بها الإسلام أشد الإهتمام حيث تتطلب التنمية البشرية التربية الإيمانية وإصلاح الفرد وأول سبل ذلك هو غرس الإيمان بالله وإخلاص العبودية له ليكون مسلما صالحا يواجه العواصف لا تزلزله الكوارث، والتخلي عن اليأس والتحلي بالثقة بالله.

Abstract:

Sustainable development is a relatively recent concept that has evolved through the processes and dynamics of development during the past decades, and the concept of sustainable development refers to a very important moral value, and this value is equality between generations, which has become one of the goals of environmental management, and if human development is the most important component of sustainable development, Islam has paid great attention to it, as human development requires faith education and individual reform, and the first way to do this is to instill faith in God and the sincerity of slavery to him to be a good Muslim. Facing storms is not shaken by disasters, letting go of despair and trusting God.

مقدمة

إن التنمية المستدامة هي نمط من التنمية لا تقتصر علي المردود الاقتصادي وزيادة الانتاج بل مراعاة شروط هذا الانتاج من حيث قيمة وكمية الموارد المستعملة فيه، وما تخلفه التنمية من انعكاسات علي البيئة، والقيمة الاجتماعية في القطاعات التنموية،

وتراعي عدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك، ولا تعتبر الانسان مجرد دابة تأكل وتسعي لإشباع رغباتها وشهواتها، وإنما هو مستخلف في أرض الله وصاحب رسالة ولم يخلق عبثا، فهي تنمية تجاوز النمط التنموي التقليدي وتقترب بشكل كبير من التصور الاسلامي للتنمية الذي يولي الجانب الأخلاقي والروحي مكانة خاصة في مفهوم التنمية.

إن المشكلة في الوطن العربي هي غياب السلوك المجموعاتي وعدم بناء فرق العمل وروح الفريق من مرحلة الطفولة إلي مرحلة الشيخوخة، حيث يعاني المجتمع العربي المعاصر من غياب روح الفريق وعدم تماسك الجماعات الانسانية ومن ثم ضعف المنظمات الحكومية والخاصة، وغياب الفكر والتطبيق المؤسسي، فالفرد مهما طال عمره فإلي زوال، ودوره مهما علا محدود، أما المؤسسات فهي أكثر جدوي وأطول عمرا واستمراريتها تحقق الاستقرار في المجتمع واستدامة التنمية.

وتشير التنمية الإقتصادية إلي إطالة أعمار الموارد الإقتصادية والمحافظة علي التوازن البيئي، ولا يتحقق ذلك في غياب تخطيط استراتيجي وبرامج للإسراع بالتغيير وتطبيق أدبيات إدارة الجودة الشاملة والتحسينات المستمرة والقضاء علي السلبيات والفساد والحفاظ علي منظومة القيم واللغة والثقافة الوطنية. فعملية التنمية المستدامة هي تغيير مخطط ومبرمج من حيث دور القيادة الفعالة وبناء روح الفريق وحل المشكلات واتخاذ القرارات وإدارة التغيير، فالتغيير عملية مخططة وليست تلقائية، والتغيير المخطط يمكن التنبؤ به وله جدول زمني ويقوم علي المبادرات وليس مجرد ردود أفعال.

ولقد أصبحت التنمية المستدامة أمرا حتميا للخروج من الثالوث الخبيث من فقر وجهل ومرض، وهي المخرج الآمن من أزمة التنمية التي تعيشها المجتمعات الفقيرة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وهي حق من حقوق الإنسان للحصول علي مقومات الحياة والحرية والكرامة، وتضمن التوظيف الأمثل لعناصر البيئة واستطالة عمرها، وتعمل علي التواصل الإيماني والثقافي والإجتماعي وتطوير هياكل الإنتاج والإستثمار والاستهلاك، وتحقيق النمو التراكمي من خلال تحسين البيئة وتقليل الفاقد وتوسيع قاعدة المستفيدين والتنمية الإنسانية وتعظيم المكاسب البيئية والمحافظة علي منظومة القيم.

المشكلة وهدف البحث: تتبلور المشكلة البحثية في أنه لم يتم وضع مفهوم واضح ومحدد للتنمية المستدامة يشمل أبعادها المختلفة وخاصة من الناحية الإسلامية، ولذلك جاء هدف البحث هو محاولة وضع مفهوم واضح للتنمية المستدامة وبيان أبعادها وأهدافها وأهميتها ومؤشراتها.

(ISSN: 2537 - 0758)

المنهجية المستخدمة: لقد اتبعت منهج الاستقراء في جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المرئية والمسموعة والمقرؤة، وتصنيفها وتبويبها، ومتابعة الأحداث الجارية، والملاحظة الشخصية للوقائع الاقتصادية ورصدها، بهدف الوصول إلي استنتاجات ونظرية عامة في التنمية المستدامة متعددة الأبعاد، والتي إذا اكتملت فروضها ومقوماتها حتما سنصل إلي نتائج ليس مؤداها مجرد زيادة الدخل والإصلاح الاقتصادي فحسب، وإنما تتعدي ذلك إلي الارتقاء بالبشر دينيا وخلقيا واجتماعيا واقتصاديا، كما تم اتباع المنهج الوصفي في البحث.

وسوف نتناول البحث من خلال المطالب الأتية:

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وتطورها التاريخي.

المطلب الثاني: أهمية وأبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها.

المطلب الأول

تعريف التنمية المستدامة وتطورها التاريخي

أولاً- تعريف التنمية المستدامة:

لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية ومن تلك الأنواع والأشكال الحديثة نسبياً: التنمية المستدامة أو مايطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها علي التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها علي تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلي أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء علي الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع، ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلائم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الإقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ توزيع التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة إلي أربع مجموعات هي كالتالي[١]:

---

[١] المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، الخصوصيات والتحديات والإلتزامات،١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١١٨/١٢٠.

أولا: التعريفات الإقتصادية:

فاقتصاديا وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في إستهلاك هذة الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوي المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

ثانيا: التعريفات الاجتماعية والإنسانية:

أما علي الصعيد الإنساني والإجتماعي فإن التنمية المستدامة تسعي إلي تحقيق الإستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلي المدن وذلك من خلال تطوير مستوي الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ثالثا: التعريفات البيئية:

وأما علي الصعيد البيئي، فإن التنمية المستدامة هي الإستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلي مضاعفة المساحة الخضراء علي سطح الكرة الأرضية.

رابعا: التعريفات التقنية والإدارية:

وأما علي الصعيد التقني والإداري فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلي عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدني من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلي رفع درجة حرارة الأرض أو تضر بالأوزون.

يقول تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذة التعريفات الإقتصادية والبيئية والإنسانية والتقنية هي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب أن يتوافر فيها مايلي:

١- ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية

٢- ألا تؤدي إلي دمار واستنزاف الموارد الطبيعية

٣- أن تؤدي إلي تطوير الموارد البشرية (المسكن- الصحة- مستوي البيئة- أوضاع المرأة- الديمقراطية- حقوق الإنسان).

٤- أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

(ISSN: 2537 - 0758)

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والإجتماعية يجب ألا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإماكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناة الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشطاتة المختلفة وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية. وتهدف التنمية المستدامة إلي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة علي إحتياجات المستقبل، وترتكز فلسفة التنمية المستدامه علي أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعيه هو أساس التنمية الإقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها علي البيئة وعلي الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية، وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشتمل أيضا علي دور الفرد في المجتمع لأن الفرد أساس المجتمع.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلي قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذة القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية، كما نبه كل دولة إلي أهمية استثمار مواردها، ويوجد إجماع مشترك للنظر إلي مفهوم التنمية المستدامة بوصفة يحيط بأبعاد ثلاثة هي: البعد الإجتماعي، والبعد الإقتصادي، والبعد البيئي، وفي الأدبيات النظرية للتنمية المستدامة يتركز التحليل بصفة أساسية علي الموارد البيئية، والحفاظ علي مخزونات الموارد أو الثروات الإنسانية، والإجتماعية، والبيئية علي مدي الزمن[٢].

ويعرف تقرير برونتلاند الذي أصدرتة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (١٩٨٧): التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع إحتياجاتها.

كما تعرف بأنها تهدف إلي توفير الرفاهية الإقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ علي البيئة ومبادئها وحفظ نظم دعم الحياة.

---

[٢] د. وهيب عيسي الناصر، تقرير حول آلية التنمية النظيفة، ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، عالم الفكر، المجلد ٣٧، أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠٨، الكويت، ص ٢٠٢.

ويوازن مفهوم التنمية المستدامة بين التنمية وهي استخدام جميع المصادر اللازمة لتحسين حياة الإنسان وتأمين إحتياجاته وبين البيئة وهي الإعتناء بالموارد البشرية والطبيعية لتأمين احتياجات الحاضر والمستقبل[٣].

عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق علي نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.وأشار المبدأ الرابع إلي أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها[٤].

كما تعرف التنمية المستدامة، بأنها التنمية التي تهيئ لرسالة استخلاف الإنسان في الأرض وتحقق ضرورياته وتوفر حاجياتة ورفاهيته في غير إسراف ويستديم في ظلها العمران وتمنع الإفساد[٥].

تعريف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي:

ترتبط التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي بالوحي الإلهي وعقيدة المسلم لذلك تظل مصونه من الخطأ والزلل، محوطة بضمانان من الوحي الرباني والهدي النبوي، كما قال الرسول صلي الله علية وسلم (تركت فيكم ما أن تمسكتم به، لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله وسنتي).

ويستخلص التعريف التالي للتنمية المستدامة من من منظور إسلامي[٦] بأنها عملية متعددة الأبعاد، تعمل علي التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والإجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخري، وتهدف إلي الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية

---

[٣] هبه احمد مصطفي محمد، دور المؤشرات البيئية المرتبطة بالنوع الإجتماعي في تفعيل التنمية المستدامة في مصر، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس ٢٠٠٦، ص ٢٣.

[٤] ف. دوجلاس موسثيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧/١١.

[٥] د. عبدالعزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعه الجديدة، الأسكندرية، ٢٠١١، ص ١٧٣.

[٦] المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسسكو، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة الخصوصيات والتحديات والإلتزامات، ١٤٢٣/٢٠٠٢م، ص ١٣٩/١٣٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الإنتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، علي أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولا إلي الإرتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.

وهذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي:

١- عملية متعددة الأبعاد تقوم علي التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة وبعدها البيئي من جهة أخري.

٢- الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.

٣- توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.

ويمكننا تعريف التنمية المستدامة: علي أنها التنمية التي يستطيع من خلالها الإنسان علي مر العصور أن يؤدي دوره الإستخلافي في عمارة الأرض، وحسن إستغلال مكوناتها وتفاعله معها بناءا علي استراتيجيات قائمة علي العدالة في التوزيع والمشاركة والتكافل الإجتماعي وتنمية العنصر البشري وحماية البيئة وحسن إستغلال الموارد بما يحقق النهوض إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا ويراعي البيئة ويضمن حقوق الأجيال القادمة حتي تستطيع أن تواصل المسيرة في عمارة الأرض. وهذا التعريف مبني علي الأية الكريمة "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيها" (هود ٦١).

والبعد الديني علي الرغم من أهميته إلا أن بعض الدراسات تدرجه ضمن الأبعاد الإجتماعية، ولكنه دافع وسياج للتنمية المستدامة وهو المهيمن علي كافة الأبعاد الأخري، لأنه باعث حركة الإنسان في الحياة وأي تنمية تتجاوز او تتصادم مع القيم الدينية للمجتمع فإن مآلها الخسران والفشل، ولذلك حق أن يأخذ البعد الديني مكانته في مجال دراسات التنمية المستدامة.

وللإنسان مكانه هامة في تعاريف التنمية المستدامة، حيث يعتبر محور التنمية وغايتها، وبالتالي أي تعريف لا يضع التنمية البشرية في الصدارة يعد تعريفا قاصرا، فيجب أن يتم نسج التنمية حول البشر وليس البشر حول التنمية، فالإنسان خليفة الله في أرضه وفضله علي كثير من المخلوقات وسخرها من أجله قال تعالي (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) (الإسراء ٧٠). وقال تعالي (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ

مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٣٣) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) (إبراهيم ٣٢-٣٤).

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلي أن البشر هم محور الاهتمام، وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة علي أنه ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس بحرية في صنع القرارت التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا[٧].

خصائص التنمية المستدامة:

في ضوء ماسبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة[٨]:

١- التمركز حول البيئة، يتم التركيز علي إرتباط التنمية بالبيئة، حيث تؤخذ التكاليف البيئية في الإعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع.

٢- ذات بعد قومي، تتطلب التنمية المستدامة بعدا استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية.

٣- الإهتمام بنوعية حياة الإنسان، فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولي تهتم بالإرتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادتة الحقيقية في دنياه وأخراه.

٤- تنمية متوازنه، توازن بين التنمية الإقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئه بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

٥- التركيز علي البعد الزمني، فهي تنمية طويلة المدي تؤثر علي الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

٦- ذات بعد مستقبلي، فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الناضبة.

---

[٧] م. نفين إسماعيل محمود، التنمية المستدامة مدخل لتطوير المناطق الساحلية ذات البعد التاريخي، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٣.

[٨] أ. سحر محمد أبوراضي، دور الجامعات الإقليمية في تلبية احتياجات المرأة الريفية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٦- ص٦١/٦٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

٧- التمركز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للفرد، تتركز اهتمامات التنمية المستدامة علي الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية.

٨- تنمية متكاملة، تراعي البعد البشري والحفاظ علي القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة، والإرتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية، حتي نشأ مصطلح التنمية البشرية المستدامة.

٩- تنمية تحقق تساوي الفرص، حيث تلبي الإحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.

١٠- تنمية ذات بعد أخلاقي، ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها.

١١- تنمية متعددة الأبعاد، تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فيؤخذ البعد الديني والإجتماعي والاقتصادي والثقافي والبشري والديني في استراتيجية التنمية المستدامة، فهي حق من حقوق الإنسان في حياة طيبة كريمة تكفل فيها حرية وأمنة علي نفسة ودينه وعقله ونسلة وماله، فهي تنمية غايتها الإنسان ترتكز علي مبدأي العدل والمساواة.

وهي تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة ذات بعد استراتيجي لا تقتصر علي مجرد الجهود الفردية المحكومة بعمر الفرد، بل إنها رسالة حياة ممتدة لاستمرار حضارة الإنسان وإطالة عمر الموارد الناضبة، والاستفادة من الموارد المتجددة التي سخرها الخالق لصالح الإنسان وتدبرها لا عبادتها، قال تعالي: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون) (البقرة ١٦٤)، وقال تعالي: (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون) النحل ١٢ وقال تعالي (وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) (فصلت ٣٧).

والمشاركة المجتمعية سمة أصيلة لنجاح التنمية المستدامة، ويمكن أن يتحقق ذلك علي مستوي المجتمع المحلي أو علي مستوي المجتمع الدولي عن طريق الإتفاقيات

والمؤتمرات الدولية وتبادل الخبرات وتقديم المساعدات والإعانات العلمية والفنية والتكنولوجية والمادية، فالتلوث لا يعرف الحدود السياسية بين الدول. كذلك فإن الجوانب التعليمية والثقافية والإعلامية تشكل أهمية كبيرة في زيادة الوعي البيئي بما يضمن بيئة نظيفة وترشد إستخدام الموارد لإحداث نتيجة مستدامة ترتقي بنوعية حياة البشر وتحقيق سعادتهم في الحال والمآل.

ثانيا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيلة نظريا إلي كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن، وذلك من خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية– إجتماعية لا إقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الإجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية.

كما أن الوزير الأول النرويجي كروهارلمبر ونطلاند لعب دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبري. وفي سنة ١٩٨٧ صدر تقرير عن الأمم المتحدة والذي أكد علي أن التنمية يجب أن تلبي الحاجات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجات المستقبلية والتوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتجذير مناخ الحريات والحقوق، دون إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهه لفائدة الإنسان والمجتمع والبيئة، مع الأخذ بعين الإعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يجعلنا نصفها بطابع الاستدامة.

مرة أخري فإن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم حديث نسبيا تطور من خلال عمليات وديناميكيا التنمية خلال العقود الماضية وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقه بتخطيط التنمية الإقتصادية علي المستوي القومي وظهور منظمات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٦٠، إلي أن قام المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (٤٥) عام ١٩٦٨ باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف علي المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثم عقد في عام ١٩٧٢ مؤتمر استكهولم في السويد معلنا أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل علي تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها وفي أكتوبر ١٩٨٢ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات لحفظ الطبيعه وتحقيق تنمية قابله للاستمرار علي أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والذي أكدته عام ١٩٨٧ لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة علي تحقيق التنمية القابلة للاستمرار دون ضرر بيئي.

وفي عام ١٩٩٠م أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة علي أساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكدا علي ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموراد وتزامن معه في عام ١٩٩٢م انعقاد مؤتمر في ريودي جانيرو بالبرازيل وهو قمة الأرض وقمة كوبنهاجن ١٩٩٥ وقمة المرأة في بكين ١٩٩٥ أكدت علي ضرورة التنمية المستدامة.

وفي عام ٢٠٠٢ عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء علي الفقر وتحسين قدرة الدول النامية علي التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة.

وفي عام ٢٠٠٥ أقر وزراء الشئون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاة التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالاهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام ٢٠١٠م تحت شعار " المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة[٩].

سبق الإسلام في الإهتمام بالتنمية المستدامة إن التصور الإسلامي للتنمية الذي يولي الجانب الأخلاقي والروحي مكانة خاصة في مفهوم التنمية يقترب بشكل كبير من التنمية المستدامة التي تعتبر نمط جديد من التنمية حيث لا تقتصر علي المردود الإقتصادي وزيادة الإنتاج بل مراعاة شروط هذا الإنتاج من حيث قيمة وكمية الموراد

[٩] د. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد . التنمية المستدامة، مفهومها– أبعادها– مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر ٢٠١٧.

المستعملة فيه، وما تخلفة من انعكاسات علي البيئة، والقيمه الإجتماعية في القطاعات التنموية، وتراعي عدالة التوزيع وترشيد الإستهلاك، ولا تعتبر الانسان مجرد دابة تأكل وتسعي لإشباع حاجاتها وشهواتها، وانما هو مستخلف في أرض الله وصاحب رسالة ولم يخلق عبثا، فهي تنمية تجاوز النمط التنموي التقليدي.

وإذا كانت التنمية البشرية هي أهم مقومات التنمية المستدامة، فلقد إهتم بها الإسلام أشد الإهتمام حيث تتطلب التنمية البشرية التربية الإيمانية وإصلاح الفرد وأول سبل ذلك هو غرس الإيمان بالله وإخلاص العبودية له ليكون مسلما صالحا يواجه العواصف لا تزلزله الكوارث، والتخلي عن اليأس والتحلي بالثقة بالله. قال تعالي:(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (الأنعام ٨٢) (وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ ۖ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ) (يوسف ٨٧).

وأرشد الرسول صلي الله عليه وسلم عندما سأله سائل: قل لي في الإسلام قولا، لا أسأل عنه أحد غيرك.. قال: قل آمنت بالله ثم استقم.

وقد مكث الرسول (ص) يرسي معالم الشخصية الإيمانية للمسلم طوال الفترة المكية، وإمتدت إلي الفترة المدنية بعد تكوين الدولة، ونشأة النظام والتشريع، وحق للإنسان الذي فقه وتعلم أن يكون أمة بأسرها[١٠] كما قال تعالي (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (النحل ١٢٠).

فالثروه البشرية أهم مايملكة أي مجتمع، وهي تقنية حيوية لأي دولة تبحث عن قدم لها في مجال النهوض والتقدم، وهي المصدر الحقيقي للإنتاج وقيمة مضافة في المجتمع، والمشكلة ليست في زيادة أعداد السكان كما تروج لذلك الأنظمة الفاشلة، ولكن المشكلة هي العجز عن كيفية الاستفادة من هذه الأعداد في عملية التنمية، وتحقيق النهضة ليس بالأمر المستحيل، بشرط أن تكون خطط التنمية والاستثمار البشري أشبه بدستور ملزم لا يجوز العبث به، وقد نجحت الصين والهند في تحويل مليارين ونصف مليار من البشر من مساكين وفقراء إلي قوة علمية وإقتصادية[١١].

---

[١٠] د. محمد الشحات الجندي، النهضة الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة منبر الإسلام، شوال ١٤٢٩هـ، أكتوبر ٢٠٠٨ ص ٦.

[١١] أ/ مرسي عطاالله، الأهرام، ١٤٢٩/٤/٢٠هـ، ٢٠٠٨/٤/٢٦، ص ٢١.

(ISSN: 2537 - 0758)

ولقد إهتم الإسلام بمشكلة الفقر، فالنظام الاقتصادي الاسلامي منهجة الوسطية فلا يأخذ بالأثرة واللامبالاة بالنسبة للفقراء شأن النظام الرأسمالي، ولا يعادي الأغنياء شأن النظام الاشتراكي، إنما يعمل علي التقريب بين الفئتين عن طريق إحلال التعاون والتكامل بينهما لا التناقض والصراع. وتحقق آليات النظام الإسلامي هذا الهدف عن طريق مؤسستي الزكاة والوقف، لتزيلا كل حقد في نفوس الفقراء تجاه الأغنياء وتعيد توزيع الثروة والدخل بما يساعد علي نمو النشاط الإقتصادي وزيادة حركة المال في المجتمع.

ولا يقتصر الحل الإسلامي لمشكلة الفقر علي الجانب المادي أو الإقتصادي فحسب، وإنما يستهدف الجانب الروحي أو الخلقي، فربط بين الجانب المادي والمعنوي في قوله تعالي: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤)) (قريش ٣-٤).

وقوله تعالي: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (القصص ٧٧).

إن الفقر عقبة أساسية أمام التنمية المستدامة وتخفيف الفقر المدقع يخفف العبء علي البيئة، لأنه يقلل إزالة الغابات وردم البحيرات بحثا عن أرض زراعية جديدة، لأن الفقر يعني إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية للتنمية البشرية وعدم التمتع بمستوي معيشة لائق والحرمان من التعليم وإهدار الكرامة.

أما عن حماية البيئة في الإسلام فهي واجب شرعي، فالإسلام يدعو إلي كل مايحقق مصلحة الإنسان في الدنيا والأخرة وينهي عن الإفساد في الأرض والإضرار بالبيئة، قال تعالي: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) (هود ٦١).

أي فوض للبشر عمارة الأرض. وقال:(وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) (الأعراف ٥٦).

وفي الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار...) ولقد جاءت الشريعه الإسلامية لإقامة مصالح العباد في المعاش والمعاد، والمقاصد العامة للشريعة هي حفظ الضروريات الخمس، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال وفق هذا الترتيب ويأتي بعد هذه

الضروريات الحاجيات وهي المصالح التي يمكن للإنسان أن يعيش بدونها ولكن يعرضه غيابها للمشقة والضيق، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة التحسينيات التي تجمل الحياة وتكملها.

فالتنمية من المنظور الإسلامي تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها بما لا يخل بالتوازن الذي وضعه الله في كل شئ في الكون وفي الحد من التلوث، وفي تأكيد عدالة التوزيع وعوائد التنمية وفي الحد من أنماط الإنتاج والإستهلاك المنافية للإستدامة[١٢]. فيعد الإنسان حجر الأساس في الرسالات الإلهية، قال تعالي: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ) (المؤمنون ١١٥).

إن الإقتصاد الإسلامي نظام متميز عن غيره من المذاهب الاقتصادية، حيث يقوم علي أصول ثابته أوردتها نصوص كلية في القرأن الكريم والسنة النبوية، تكفل الكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية وتوجب السعي في الحياة بالعمل الفكري والبدني، وتحمي الكسب الحلال ولا تحد من حرية السعي والإبتكار إلا بالالتزام بأوامر الشريعة وما تقتضيه من حماية مصالح الجماعه، وترتبط مقومات التنمية بتحقيق مبادئ الحكم الرشيد السبعه، وهي وضوح الهدف، والمساءلة بعد تقديم كشف حساب بالإيجابيات والسلبيات، والشفافية في طرح القضايا وتداول المعلومات، والشوري في صنع القرارات، والمشاركة المجتمعية، وتحديد واضح للأدوار وتفويض المسؤلية مقابل المحاسبة، وتداول المسئوليات القيادية كمفتاح للتطور المجتمعي وأهم معايير تقدم الأمم ورقيها[١٣].

والتنمية في الإسلام تنمية متوازنه قال تعالي: (فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ) الحج ٤٥، ومعني فكأين أي كثير ومعني خاوية علي عروشها أي خربة متهدمة، أو خالية من أهلها وقصر مشيد أي مرفوع البنيان. أي أن الخراب يحل بالمجتمع المترف الذي يعطل آلة إنتاجه ومصدر حياته وهو نبع الماء الذي جعل منه كل شئ حي (بئر معطلة) ومع تعطيل أداة الإنتاج ومصادر الخيرات، يشيد القصور رمز الدعة والترف واللهو (قصر مشيد)، وفوق ذلك

---

[١٢] المنتدي العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي ٢٦-٢٨ رجب ١٤٢١ الموافق ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ جده السعودية.

[١٣] د. حمدي عبدالسمع، تاج المبادئ السبعة، صحيفة الأهرام، ١٤٢٩/٤/٢٥هـ، ٢٠٠٨/٥/١م ص ١١.

(ISSN: 2537 - 0758)

فإن هذا المجتمع الذي استحق الهلاك يسوده الظلم ولا يقيم العدل وهذا يتأتي في ظل جور السلطة وفسادها وغياب المصلحين من هذا المجتمع الذي لا يؤمر فيه بمعروف ولا ينهي فيه عن منكر، (صنفان إذا صلحا صلحا الناس العلماء والأمراء).

وإهتم الإسلام بالبعد المؤسسي في التنمية المستدامة فكانت مؤسستي الوقف والزكاة، فأما عن الزكاة فهي مؤسسة سيادية لتمويل التنمية المستدامة، كما إنها عبادة مالية ووظيفة من الوظائف السيادية للدولة، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد قرنها الله سبحانه وتعالي بالصلاة في آيات كثيرة من القرآن الكريم، وتعتبر حرب الردة التي خاضها الخليفة الأول أبوبكر الصديق رضي الله عنه ضد مانعي الزكاة هي أول حرب في التاريخ تخوضها دولة من أجل الضمان الإجتماعي وحق الفقراء والمحتاجين في أموال الأغنياء القادرين، والزكاة علاج جذري للفقر وبعلاج الفقر تحل مشكلات كثيرة، وهي حل لمشكلة الكوارث والديون وتقريب الفوارق بين الطبقات. ولقد حدد الله سبحانه وتعالي مصارف الزكاة الثمانية فقال تعالي: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبة ٦٠).

أما عن مؤسسة الوقف، فإن الإسلام يحث المسلمين كأفراد علي المشاركة في المحافظة علي البيئة وعمارتها الرشيدة عن طريق الهبة والوصية، وأهم النظم الشرعية في هذا المجال هو نظام الوقف الخيري، وقد يكون الوقف علي شكل أرض مخصصة لأغراض خيرية كالأبحاث الزراعية أو الرعوية أو محتطب لقرية أو حوض أو بئر أو حديقة عامة، أو يكون الوقف علي شكل عقار أو مال مخصص للإنفاق علي مشاريع مماثلة، وفي هذا محافظة علي الموارد الطبيعية في البيئة.

إذن التنمية المستديمة هي نمط غير جديد من التنمية، فهي لا تقتصر علي المردود الإقتصادي وزيادة الإنتاج بل مراعاة شروط هذا الإنتاج من حيث قيمة وكمية الموارد المستعملة فيه، وما تخلفة التنمية من انعكاسات علي البيئة، والقيمة الإجتماعية في القطاعات التنموية وتراعي عدالة التوزيع، وترشيد الإستهلاك، ولا تعتبر الإنسان مجرد دابة تأكل وتسعي لإشباع رغباتها وشهواتها، وإنما هو مستخلف في أرض الله وصاحب رسالة ولم يخلق عبثا، فهي تنمية تجاوز النمط التنموي التقليدي وتقترب بشكل كبير من

التصور الإسلامي للتنمية الذي يولي الجانب الأخلاقي والروحي مكانة خاصة في مفهوم التنمية[١٤]، قال تعالي (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) (الأعراف ٣١).

إذن مدلول المصطلح (التنمية المستدامة) موجود في الإسلام ولكنة قد تبلور حديثا عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث بدأت بفكرة التنمية البيئية في إطار استراتيجيات الإعتماد علي الذات، حتي وصلت إلي المفهوم الحالي للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني
أهمية وأبعاد التنمية المستدامة

أولا: أهمية التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة علي دعامة أساسية هي حق الإنسان في المعيشة في بيئة صحية وسليمة من ناحية والمحافظة علي صحة الإنسان، لأن إستدامة التنمية تقوم علي الإنسان ويستحيل دوام تنمية تدمر الإنسان وصحته، كما تطلب التنمية المستدامة ألا تدفع الأجيال القادمة فاتورة أخطاء وإهمال الأجيال الحالية. لذلك فإن البعد الإقتصادي وحدة غير كاف لتحقيق التنمية، وتنعكس البيئة السليمة علي الإنسان وصحته ودوره وفاعليته في التنمية واستمراريتها، وتعد تكلفة الإصلاح البيئي أقل بكثير من تكلفة معالجة آثار التلوث، فالإهمال البيئي يتعارض مع حقوق الإنسان[١٥].

والتنمية المستدامة ضرورة يفرضها الواقع وهي تحمي البشر من براثن السوق المتوحشة بعدما تركت الفقراء في حاله يرثي لها بعد أن تخلت الدول عن واجبها تجاه مواطنيها أمام أجندة العولمة وضغوط الثالوث الموجه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. وقد جاءت التنمية المستدامه بمفهوم جديد في الفكر التنموي الوضعي إذ أنه للمرة الأولي يتم دمج الإحتياجات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية في تعريف واحد.

وتعتمد التنمية المستدامه علي الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، وتخفض التلوث البيئي، وتقلل الفاقد، وتوفر الموارد اللازمة لأجيال المستقبل، وتعمل علي إعداد

---

[١٤] أ/ الحسيني عصمة، التنمية المستدامة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٧٩، رجب ١٤٢٦هـ، أغسطس ٢٠٠٥م ص ٥٨.

[١٥] د. سمير سعد مرقص، الاثار الاقتصادية والإجتماعية لتمويل التنمية المستديمة طبقا لنظام البي أو تي، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، الأساليب غير التقليدية لتمويل التنمية المستدامة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ٢٢-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨ ص١٩/٢٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

الإنسان الصالح المتمسك بالقيم الدينيه والسلوك الإيجابي الفعال، ومكافحة المخدرات والفساد والانحراف الأخلاقي، وتجنب الأزمات والكوارث، وتحسين إنتاجية عملية الإنتاج، وتطبيق التكنولوجيا النظيفة واعتماد سياسات التجديد عن طريق الإستثمار في البحوث الرئيسية والأساسية والتطبيقيه.

وتشير التنمية الإقتصادية إلي إطالة أعمار الموارد الإقتصادية والمحافظة علي التوازن البيئي، ولا يتحقق ذلك في غياب تخطيط استراتيجي وبرامج للإسراع بالتغيير وتطبيق أدبيات إدارة الجودة الشاملة والتحسينات المستمرة والقضاء علي السلبيات والفساد والحفاظ علي منظومة القيم واللغة والثقافة الوطنية. فعملية التنمية المستدامة هي تغيير مخطط ومبرمج من حيث دور القيادة الفعالة وبناء روح الفريق وحل المشكلات واتخاذ القرارات وإدارة التغيير، فالتغيير عملية مخططة وليست تلقائية، والتغيير المخطط يمكن التنبؤ به وله جدول زمني ويقوم علي المبادرات وليس مجرد ردود أفعال.

ولقد أصبحت التنمية المستدامة أمرا حتميا للخروج من الثالوث الخبيث من فقر وجهل ومرض، وهي المخرج الآمن من أزمة التنمية التي تعيشها المجتمعات الفقيرة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وهي حق من حقوق الإنسان للحصول علي مقومات الحياة والحرية والكرامة، وتضمن التوظيف الأمثل لعناصر البيئة واستطالة عمرها، وتعمل علي التواصل الإيماني والثقافي والإجتماعي وتطوير هياكل الإنتاج والإستثمار والاستهلاك، وتحقيق النمو التراكمي من خلال تحسين البيئة وتقليل الفاقد وتوسيع قاعدة المستفيدين والتنمية الإنسانية وتعظيم المكاسب البيئية والمحافظة علي منظومة القيم.

وتعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وحتي بين الدول المتعددة.

كما تكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الإجتماعية، تحسين مستوي المعيشة، رفع مستوي التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوي الدخل القومي، العدالة الإجتماعية.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الإستعمار[١٦].

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها يلاحظ أن لها أبعادا متكاملة لنجاحها تتضمن البعد الإقتصادي، الإجتماعي، الديني، البيئي، التكنولوجي، **وسيتم عرض هذه الأبعاد من خلال الأتي:**

أ- البعد الإقتصادي

١- يتضمن هذا البعد ضرورة إعادة الإصلاح الإقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوي معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

٢- كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوي الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة أو تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخري دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض.

٣- بالإضافة إلي إعتبار التنمية المستدامة فرص إقتصادية من خلال التعرف علي أنواع رأس المال سواء كان طبيعيا أو بشريا أو إجتماعيا والعمل علي تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل علي الأقل ما هو متاح للجيل الحالي.

٤- ويتميز البعد الإقتصادي أيضا بالعمل علي تقليص تبعية البلدان النامية اقتصاديا علي البلدان الغنية، مع تحريم موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول علي الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلي المساواة.

٥- وتقع علي الدول الصناعية مسئولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن إسهامها في التلوث العالمي كان كبيرا، وتملك من الكوادر البشرية والفنية والمادية ما يمكنها من إستخدام تكنولوجيات أنظف.

---

[١٦] د. مدحت أبوالنصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق ص ٩٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

ب-البعد الإجتماعي

١- ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في إعتبارها سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة علي الجماعات المحرومة أو المهمشة يضاف إلي ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري خاصة في الدول النامية حيث الإستثمار في الصحة والتعليم والتغذية، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم علي تحسين أدائهم في العمل والإنتاج.

٢- كما يتضمن هذا البعد العمل علي تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتي لا يحد التزايد من جهود التنمية بالاضافة للاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية النشطة لإبطاء حركة الهجرة إلي المدن، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلي التقليص إلي الحد الأدني من الآثار البيئية للتحضر، كما ينطوي البعد الإجتماعي علي استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بمحاربة الجوع والارتقاء بمستوي الخدمات وإعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي.

٣- وأخيرا الاهتمام بتحقيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وعدم التضحية بالأجيال القادمة في سبيل إشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي.

٤- كما يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع إستراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إنجازات وإجراءات وتشريعات يتم الإلتزام بها وكذلك توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتي يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع.

٥- ضرورة ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية وهذا يعني المشاركة في اتخاذ القرارات والاسهام في التخطيط وتنفيذة، لأن جهود التنمية التي لاتشترك الجماعات المحلية فيها، كثيرا مايصيبها الإخفاق.

٦- وهذا البعد يتضمن ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

ج- البعد الديني

١- هو بعد هام كدافع وسياج للتنمية المستدامة وعلي الرغم من ذلك فهو بعد غائب حيث تدرجة بعض الدراسات ضمن الأبعاد الإجتماعية، ولكن البعد الديني هو المهيمن علي كافة الأبعاد الأخري لأنه باعث حركة الإنسان في الحياة، وأي تنمية تتجاوز أو تتصادم مع القيم الدينية للمجتمع فإن مآلها الخسران والفشل، لذلك حق أن يأخذ البعد الديني مكانته في مجال دراسات التنمية المستدامة.

٢- لقد عرف الإسلام التنمية المستدامة بمقوماتها وأسسها منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام، وأمر بها قبل أن يعرفها العالم في سبعينيات القرن العشرين.

٣- يعتبر الإسلام أن الإنسان هو محور التنمية وغايتها فأي نظام لا يضع التنمية البشرية في الصدارة يشوبة القصور، فيجب نسج التنمية حول البشر وليس البشر حول التنمية، فالإنسان خليفة الله في أرضه وفضلة علي كثير من المخلوقات وسخرها من أجلة، قال تعالي: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (الإسراء ٧٠)، وقال تعالي: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنهَارَ(٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ(٣٣) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) (إبراهيم ٣٢-٣٤).

٤- إن القيم الإسلامية دافعه للتنمية ومنها قيم الاستخلاف وإتقان العمل والعدل والمساواة والقناعة والزهد والمشاركة والشوري والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفه وتلبية إحتياجاتها.

٥- قضايا البيئة في الإسلام جزء لا ينفصل عن جميع أنشطة التنمية، فالتحدي الحقيقي هو رفع مستويات المعيشة وعمارة الأرض بدون تدمير البيئة، أي بدون الإخلال بالتوازن البيئي الطبيعي، وذلك بالمحافظة علي سلامة العمليات البيئية الأساسية، وصيانة الموارد الوراثية، وتأمين الاستخدام المتواصل للكائنات الحية، والنظم البيئية وخاصة الأسماك والغابات والكائنات البرية وغيرها، فالبعد البيئي أساسي لتحقيق استدامة التنمية في الإسلام قال تعالي:(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (الروم ٤١).

(ISSN: 2537 - 0758)

فإذا ماتم إعداد الإنسان الصالح القادر علي حمل رسالة الإستخلاف في الأرض بتعميرها والسعي في مناكبها واكتشاف السنن الكونية والحفاظ علي مواردها ومنع التبذير والإسراف والإفساد، تلك التنمية إذا تم تداولها من المنظور الإسلامي كان فيها صلاح الفرد والمجتمع وأمن وسلام العالم، فكل القيم الإنسانية التي نادت بها تقارير المنظمات والمؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة سبقها الإسلام بتشريعاتة وتعاليمه.

٦- لقد أنشأ النظام الإسلامي أربع مؤسسات أصيله في صلب النظام المؤسسي الإسلامي وذلك لضمان إستدامة التنمية **وهي كالتالي:**

أ- مؤسسة المسجد، وذلك حتي لا يصنع الرأي العام بعيدا عن سيطرة الدولة القومية.

ب- مؤسسة الحسبة، فهي مؤسسة رقابية لصالح جمهور الأمة

ج- مؤسسة الوقف، فهي تعبر عن إستقلالية الإرادة الفردية ومساهمة الفرد في الشأن العام من خلال مايخرجة من ملكه بإرادته المنفردة علي سبيل التأبيد لصالح ذريته أو المحتاجين أو لجهات البر والخيرات.

د- مؤسسة الزكاة، كمؤسسة سيادية في الدولة الإسلامية يحدد القرآن الكريم مصارفها الثمانية في الآية ٦٠ من سورة التوبة، ويوجه الأمر بشأنها للرسول (ص) وللخلفاء من بعده بقوله تعالي: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (التوبة ١٠٣).

وتمثل كل من مؤسسة المسجد ومؤسسة الحسبة رمانة التوازن في النظام السياسي للدولة الإسلامية، لدورهما في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو العنصر الرئيس في تحقيق خيرية الأمة الإسلامية، لقوله تعالي: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) (آل عمران ١١٠).

كما تمثل كل من مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف البناء المالي والاقتصادي والمؤسسي في الإسلام ولقد قامتا المؤسستان بدور رائد عبر التاريخ الإسلامي من تطوير المجتمع وتلبية حاجاته الإجتماعية والإقتصادية وغيرها.

٧- أثبتت التجربة عدم جدوي الحلول الوافدة لإحداث التنمية في العالم العربي والإسلامي، فلم تجد الحلول الإقتصادية الغربية لخلاص الأمة من عثراتها الإقتصادية، ولم تحل مشكلاتها، ولم تنه معاناتها بل زادتها معاناة وتخلفا وتبعية.

وعلي الرغم من المشكلات الاقتصادية العديدة فإن العالم العربي يملك كل الأدوات الدافعة للتقدم والنهوض من جديد إذا أحسن استغلال تلك الأدوات والموارد الهائلة، وتخلص من كل أشكال الفساد التي تقف في طريق تقدمه. ولقد نجحت البنوك الإسلامية في تحقيق نتائج أذهلت المؤسسات الاقتصادية العالمية في فترة قصيرة، وأجبرت البنوك التقليدية علي إعادة حساباتها اعترافا بنجاح التجربة الاقتصادية الإسلامية.

ويمكن القول أن سبب غياب الأداء الجيد للتنمية في البلدان الإسلامية يرجع إلي اعتماد نماذج واستراتيجيات تنموية غربية لا تنسجم مع قيم وأهداف المجتمع الإسلامي، ولذلك فإن إعادة تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية مثل مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف في ضوء علوم الإدارة والمحاسبة الحديثة من شأنه أن يبرز الدور التنموي لهذه المؤسسات، كما أن العمران الإسلامي لا يمكن فصله عن العقيدة والشريعة مما يضفي عليه بعدا روحيا لا نجده في أنظمة إقتصادية أخري ويتجلي النموذج الإسلامي المتفرد بوضوح من خلال هذا التداخل بين مسائل العمران والأحكام الشرعية. ويجب تضافر الجهود لبلورة منظور إسلامي للتنمية يعتمد علي مفهومي الإستخلاف والعمران البشري كأساس ومنطلق له، فالشريعة الإسلامية شاملة لجميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع، ويرفض الإسلام اتخاذ أي مصدر يتعارض مع القرآن والسنة لتحديد أبعاد حركة الإنسان والمجتمع.

هـ- البعد البيئي

١- ويعني هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة وتدعم الجهود الإيجابية والتغلب علي السلبية التي تحدث خللا في التوازن البيئي ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة، حتي لا يؤثر القيام بذلك علي مستقبل التنمية في المجتمع، كما يعني هذا البعد الإهتمام بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم إتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج.

٢- صيانة المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الأفات يلوث المياة السطحية والجوفية، فضلا عن الضغوط البشرية والحيوانية التي تضر بالغطاء الخضري والغابات، وبالتالي فلابد من استخدام الأراضي القابلة للزراعة ومياه الري استخداما أكثر كفاءة وتبني

(ISSN: 2537 - 0758)

ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة، ووضع حدود للاستخدامات المبددة للمياه وتحسين كفاءة شبكات المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية علي معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية، بالإضافة إلي حماية المناخ من الإحتباس الحراري وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة، وهذا يعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيقية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

٣- ضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الإقلال من النفايات بإعادة إستخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الانتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة علي البيئة وعدم الإضرار بها.

٤- إن التنمية المستدامة تتطلب حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بوقوع مشكلة في الغذاء يعاني منها سكان العالم وخاصة الأجيال القادمة.

و- البعد التكنولوجي

١- ويعني هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي ليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة والاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي خاصة في المنازل والصناعات.

٢- والتكنولوجيا المتوافقة مع البيئة يجب ألا تؤدي إلي إهدار الموارد الطبيعية أو التلوث، وأن تكون رخيصة وتعتمد علي تكثيف العمل، وألا تكون قابلة لإساءة الإستخدام، وأن تكون مناسبة للثقافات المحلية، وأن يكون في وسع الجميع تفهمها، وأن تعتمد علي اللامركزية.

٣- كما يتضمن هذا البعد ضرورة الاهتمام باستخدام المحروقات وطرح نفاياتها داخل البيئة بطريقة لا تضر بالبيئة، إلي جانب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر.

٤- تتطلب إجراءات منع التلوث من المنشأت نفقات إضافية وتكنولوجيا حديثه تعجز عنها الدول النامية والمنشأت الحرفية، لذلك لابد من التعاون التكنولوجي بين الدول الصناعية والدول النامية لسد الفجوة التكنولوجية ولزيادة الإنتاجية وللحيلوله دون مزيد من تدهور في نوعية البيئة[١٧].

٥- ضرورة فرض العقوبات القانونية الخاصة بمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتي لا يكون هناك مزيد من التدهور في نوعية البيئة، ويتم ذلك من خلال الإستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة[١٨].

المطلب الثالث

أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

أولا: أهداف التنمية المستدامة

التنمية هي العملية الهيكلية التي تستهدف رفع وتحسين نوعية حياة المجتمع، وتعني التنمية المستدامة بتواصل عملية التنمية دون حدوث انتكاسات، والاستخدام الرشيد للموراد الناضبة، بحيث لا يؤثر استهلاكها علي حقوق الأجيال القادمة، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة علي استيعاب النفايات، والهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الإقتصادية والمحافظة علي البيئة، ويتم ذلك في إطار الموازنة بين التكلفة والعائد، وتسعي التنمية المستدامة إلي بلوغ الحد الأقصي من أهداف الأنظمة الثلاثة التالية[١٩]:

١- **الأهداف الإيكولوجية** وهي الأهداف المتعلقة بالنظام البيولوجي أو التنوع الجيني والإنتاجية البيولوجية ووحدة النظام الإيكولوجي[٢٠] والقضايا العالمية.

٢- **الأهداف الاقتصادية** وتعني تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان وتعزيز العدالة والمساواة والكفاءة والنمو وتوفير السلع والخدمات المفيدة.

٣- **الأهداف الاجتماعية** وتعني بالهوية الثقافية والعدالة الاجتماعية والمشاركة وتعزيز الدور المؤسسي واستدامته وتطويره والتماسك المجتمعي.

---

[١٧] د. عبدالعزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص ١٩٨

[١٨] د. مدحت أبوالنصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[١٩] ف. دوجلاس موشيت، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٢٠] بمعني منزل و لوجوس بمعني علم، والمعني هو علم التبيؤ ويبحث علاقات الكائنات الحية وبعضها ومع المحيط الذي تعيش فيهOikos.(٢) كلمة ايكولوجي مأخوذة من المصطلح الإغريقي.

(ISSN: 2537 - 0758)

ولقد وضعت منظمة الأمم المتحدة ١٧ هدفا للتنمية المستدامة وذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، وفي ١ يناير ٢٠١٦ أدرجت هذه الأهداف في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠[٢١].

تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به، تمثل في مجموعها ١٦٩ غاية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الإجتماعية والاقتصادية:(الفقر–الجوع– الصحة– التعليم– تغير المناخ– المساواة بين الجنسين– المياة– الصرف الصحي– الطاقة– البيئة– العدالة الإجتماعية).

وهذه الأهداف السبعة عشر هي كما يلي:

١– القضاء علي الفقر بجميع أشكالة في كل مكان.
٢– القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣– ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
٤– ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
٥– تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
٦– ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
٧– ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٨– تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٩– إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
١٠– الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
١١– بناء مدن آمنه وإنسانية ومستدامة.
١٢– ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١٣– اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة.

[٢١] موقع ويكيبيديا علي الشبكة العنكبوتية بعنوان أهداف التنمية المستدامة.

١٤- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
١٥- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
١٦- تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
١٧- إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم وإعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة. وهي تقيم بشكل أساسي وضع الدول من خلال معايير يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى.

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا البيئية، المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات، التجارة بالإضافة الى السلام والعدالة وفعالية المؤسسات.

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وابحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة الى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. **وإن هذه المؤشرات هي**[٢٢]:

أولا- المؤشرات الاقتصادية: يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من أهمها:

١- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة. وان الاهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه.

[٢٢] د. مهدي سهر غيلان، د. فايق جزاع ياسين، م م شيماء رشيد محيسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، دراسة علي موقع الشبكة العنكبوتية.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي: يعرف تكوين رأس المال الثابت الاجمالي بأنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة إلى انتاج السلع الراسمالية كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل. وينقسم تكوين رأس المال الثابت الى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

٣- نسبة الصادرات الى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد. وتبرز الاهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

٤- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة. ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي. وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد الكبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

٥- الدين الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي: يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

ثانيا- المؤشرات الاجتماعية: **يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من اهمها:**

١- **معدل البطالة:** يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

٢- **معدل النمو السكاني:** يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

٣- **معدل الأمية بين البالغين:** ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز اعمارهم ١٥ سنة والذين هم أميون الى مجموع البالغين.

٤- **معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي:** وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الاولي والعليا الى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

٥- **نسبة السكان في المناطق الحضرية:** ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان. ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

٦- **حماية صحة الانسان وتعزيزها:** ان اهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالانسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لاتتوفر لهم هذه الخدمات الى مجموع السكان.

ثالثا- المؤشرات البيئية: **يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من اهمها:**

١- **نصيب الفرد من الاراضي الزراعية:** ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الاراضي المتاحة للانتاج الزراعي. وان الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان اضافة الى فرص العمل وبهذا فانها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وانها من الممكن ان تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

٢- **التغير في مساحات الغابات والاراضي:** يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الاراضي الخضراء الى مساحة البلد الاجمالية. فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على امكانية زيادة الانتاج الزراعي اما العكس فانه يشير الى توسع التصحر وزحفه الى الاراضي الخضراء.

٣- **التصحر:** قياس الاراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد. ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا- المؤشرات المؤسسية: **يتضمن المؤشر المؤسسي عدة مؤشرات من اهمها:**

١- **الحصول على المعلومات:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الافراد على الحصول على المعلومات والمتمثل باعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا (أي مجموع الملتحقين بالمراحل الدراسية الاولية والثانوية والعليا) اضافة الى اعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقال.

٢- **عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي:** وهو قياس اعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

٣- **الانفاق على البحث والتطوير:** ويمثل حجم الانفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.

(ISSN: 2537 - 0758)

خاتمـــة

لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية ومن تلك الأنواع والأشكال الحديثة نسبياً: التنمية المستدامة أو مايطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها علي التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها علي تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلي أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء علي الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع، ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلائم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الإقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والإجتماعية يجب ألا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإماكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناة الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشطاتة المختلفة وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية. وتهدف التنمية المستدامة إلي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة علي إحتياجات المستقبل، وترتكز فلسفة التنمية المستدامه علي أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعيه هو أساس التنمية الإقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها علي البيئة وعلي الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية، وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشتمل أيضا علي دور الفرد في المجتمع لأن الفرد أساس المجتمع.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلي قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذة القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية، كما نبه كل دولة إلي أهمية استثمار مواردها، ويوجد إجماع مشترك للنظر إلي مفهوم التنمية المستدامة بوصفة يحيط بأبعاد ثلاثة هي: البعد الإجتماعي، والبعد الإقتصادي، والبعد البيئي، وفي الأدبيات النظرية للتنمية المستدامة يتركز التحليل بصفة أساسية علي الموارد البيئية، والحفاظ علي مخزونات الموارد أو الثروات الإنسانية، والإجتماعية، والبيئية علي مدي الزمن.

والبعد الديني علي الرغم من أهميته إلا أن بعض الدراسات تدرجه ضمن الأبعاد الإجتماعية، ولكنه دافع وسياج للتنمية المستدامة وهو المهيمن علي كافة الأبعاد الأخري، لأنه باعث حركة الإنسان في الحياة وأي تنمية تتجاوز او تتصادم مع القيم الدينية للمجتمع فإن مآلها الخسران والفشل، ولذلك حق أن يأخذ البعد الديني مكانته في مجال دراسات التنمية المستدامة.

وللإنسان مكانه هامة في تعاريف التنمية المستدامة، حيث يعتبر محور التنمية وغايتها، وبالتالي أي تعريف لا يضع التنمية البشرية في الصدارة يعد تعريفا قاصرا، فيجب أن يتم نسج التنمية حول البشر وليس البشر حول التنمية، فالإنسان خليفة الله في أرضه وفضله علي كثير من المخلوقات وسخرها من أجله قال تعالي (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) الإسراء ٧٠. وقال تعالي (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٣٣) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) (إبراهيم ٣٢-٣٤).

والمشاركة المجتمعية سمة أصيلة لنجاح التنمية المستدامة، ويمكن أن يتحقق ذلك على مستوي المجتمع المحلى أو على مستوي المجتمع الدولى عن طريق الإتفاقيات والمؤتمرات الدولية وتبادل الخبرات وتقديم المساعدات والإعانات العلمية والفنية والتكنولوجية والمادية، فالتلوث لا يعرف الحدود السياسية بين الدول. كذلك فإن الجوانب التعليمية والثقافية والإعلامية تشكل أهمية كبيرة في زيادة الوعي البيئي بما يضمن بيئة نظيفة وترشد إستخدام الموارد لإحداث نتيجة مستدامة ترتقى بنوعية حياة البشر وتحقيق سعادتهم في الحال والمآل.

التوصيات:

١. زيادة الإنفاق الاستثماري والاجتماعي من شأنه أن يؤدي إلي زيادة حجم الطبقة الوسطي والتي هي وقود التنمية بإضافة شريحة مديري الأعمال وأصحاب المهن من ذوي الدخول المرتفعة، هذه الشريحة تتميز بمستوي تعليمي وثقافي أعلي من الطبقة الفقيرة وبالتالي يعتمد عليها لزيادة إيجابية الإنفاق العام المخصص لأوجه الاستثمار المختلفة في البشر كالصحة والتعليم،...الخ وذلك هو عنوان الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية وبالتالي المساعدة علي انجاح الخطط التنموية، وهذا الانفاق يشجع علي الادخار بكافة أشكاله العائلي والخاص والحكومي، وللإدخار

(ISSN: 2537 - 0758)

دور كبير في دعم السياسة المالية لتحقيق أهدافها وخاصة التنمية المستدامة، وضمان كفاءة الإنفاق السابق مرتبط بتخصيص نسبة معقولة من الموازنة العامة للدولة للانفاق علي التعليم والصحة أو الاستثمار في البشر، حيث أن المتوسط العالمي وصل إلي ٤.٦ % من الناتج المحلي الإجمالي.

٢. يجب وضع مشروع إسلامي للتنمية من داخل جامعتنا الإسلامية، ويكفي تجربة البنوك الإسلامية التي أثبتت جدارتها علي مستوي العالم في أقل من أربعين عاما، وأجبرت الصيرفة الغربية التي انفردت بالاقتصاد العالمي لمدة أربعمائة سنة علي تخصيص نوافذ وفروع بأكملها للمعاملات الاقتصادية الإسلامية، وهو ما يعني قدرة العقول المسلمة علي تبني مشروع إسلامي للتنمية، ويجب تهيئة المناخ الملائم لعمل المصرفية الإسلامية وإزالة المعوقات التي تعترض طريقها، والتقويم المخلص لسلبيات التطبيق، والاعداد العقدي، والمهني للقائمين علي إدارتها، وتزويدها بالعاملين المؤمنين الواعين برسالتها، ويجب إحياء ودعم المؤسسات المالية الأصيلة في صلب النظام الإسلامي مثل مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف والمصارف والشركات والصناديق الإسلامية.

٣. تستطيع الدول الفقيرة الساعية للنهوض أن تعتمد علي سياسات وإجراءات عديدة لإنجاح مسعاها، مثل الاعتماد علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفرض قيود علي نسبة المكون المحلي في المنتجات، والتقليل التدريجي للاعتماد علي بعض أدوات السياسة التجارية في مقابل مزيد من الاعتماد علي السياسة المالية بزيادة الانفاق علي التدريب للأيدي العاملة، والإنفاق علي البحث والتطوير، لوضع استراتيجية قومية للانتاج القائم علي المعرفة، وربط المؤسسات الأكاديمية بالمؤسسات الإنتاجية والتوسع في إرسال البعثات العلمية للخارج، وأيضا التوسع في الانفاق علي المجالات التكنولوجية المختلفة مثل تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الدخول في تكتلات اقتصادية، وتتبني إستراتيجية وطنية للاعتماد علي الاقتصاد الأخضر الذي يحافظ علي البيئة بالإعتماد علي مصادر الطاقة الخضراء (كطاقة الرياح....الخ) وذلك لزيادة قدرة المنتج الوطني علي المنافسة الداخلية أولا ثم الخارجية وللحد من سطوة الشركات الكبري وكسر شوكة الاحتكار والسيطرة علي السوق الوطني، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحول التراجع الاقتصادي إلي التقدم نحو الاستقرار والتنمية المستدامة.

٤. يجب تدبير وسائل تمويل بديلة بالاعتماد علي علي الذات، لتحقيق تنمية شاملة ورفع مستوي معيشة المواطن العربي، والانتقال بالعمل الاقتصادي العربي من أول

مراحل الوحدة الاقتصادية العربية، وهي مرحلة التجارة الحرة العربية الكبري، والتي دخلت حيز التنفيذ إعتبارا من يناير ٢٠٠٥ إلي المرحل التالية وهي الاتحاد الجمركي والاتحاد الاقتصادي وصولا إلي السوق العربية المشتركة ومن ثم الوحدة الاقتصادية المنشودة، كما يجب إنشاء هيئة تمويل عربية لتمويل مشروعات القطاع الخاص، وإنشاء صندوق طوارئ عربي لتثبيت الدعائم المالية لأي دولة عربية يتعرض نظامها المالي للخطر، وإيجاد ملاذ آمن للأموال العربية المستثمرة في الخارج والتي أصبحت مهددة وغير آمنة بعدما تعرضت له من خسائر علي إثر الأزمات المتتالية.

٥. عمارة الأرض قبل جباية المال، قاعدة هامة ترشدنا إلي ضرورة الاهتمام البالغ بالعمارة وحسن استغلال الموارد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن الاموال لن تدرك ولن تأتي بغير عمارة.

٦. تفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرقابة علي عمل المؤسسات المالية وتوجيه الاهتمام نحو الاقتصاد الحقيقي الزراعي والصناعي والتجاري بعيدا عن المشتقات المالية الوهمية، والاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية والاستفادة منها في التصنيع وتشغيل الأيدي العاملة بدلا من الاكتفاء بتصديرها مواد خام، وتطبيق صيغ التمويل الإسلامية، وتحرير المعاملات من قيود الدولار واستخدام سلة من العملات لتوزيع المخاطر، وأن تتحول البنوك والمصارف العربية إلي مؤسسات مالية إسلامية تستطيع مواجهة الأزمات، وتوجيه حركة النقد والمال وفق الأولويات الإسلامية.

٧. العمل علي تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات والمعاهد العلمية وفتح أقسام للاقتصاد الإسلامي بها والمصرفية الإسلامية في المراحل الدراسية العليا في الدول الإسلامية حتي يمكن تكوين قاعدة من الاقتصادين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي وتشجيع البحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي لابتكار صيغ إستثمارية جديدة وتطوير أداء المؤسسات المالية الإسلامية، ودعم البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية إسلامية رائدة، بحيث يمكنه توسيع نشاطه لتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، وذلك عن طريق إسهام كل دولة من دول المؤتمر الإسلامي بما يجب شرعا في الركاز المستخرج من الأرض من بترول ومعادن وغيرها لتستثمر أمواله في البلاد الإسلامية الفقيرة، وذلك تحقيقا لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي أمر به الإسلام وطريقا للوحدة الاقتصادية الإسلامية.

(ISSN: 2537 - 0758)

قائمة المراجع

١- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، الخصوصيات والتحديات والإلتزامات، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص١١٨/١٢٠.

٢- د. وهيب عيسي الناصر، تقرير حول آلية التنمية النظيفة، ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، عالم الفكر، المجلد ٣٧، أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠٨، الكويت، ص٢٠٢.

٣- هبه احمد مصطفي محمد، دور المؤشرات البيئية المرتبطة بالنوع الإجتماعي في تفعيل التنمية المستدامة في مصر، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس ٢٠٠٦، ص ٢٣.

٤- ف. دوجلاس موسثيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية، القاهرة ٢٠٠٠.

٥- د. عبدالعزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، ٢٠١١.

٦- م. نفين إسماعيل محمود، التنمية المستدامة مدخل لتطوير المناطق الساحلية ذات البعد التاريخي، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٦.

٧- أ. سحر محمد أبو راضي، دور الجامعات الإقليمية في تلبية احتياجات المرأة الريفية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٦ .

٨- د. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد . التنمية المستدامة، مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر ٢٠١٧.

٩- د. محمد الشحات الجندي، النهضة الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة منبر الإسلام، شوال ١٤٢٩هـ، أكتوبر ٢٠٠٨.

١٠- أ/ مرسي عطاالله، الأهرام، ١٤٢٩/٤/٢٠هـ، ٢٠٠٨/٤/٢٦.

١١- المنتدي العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي ٢٦-٢٨ رجب ١٤٢١ الموافق ٢٣- ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ جده السعودية.

١٢- أ/ الحسيني عصمة، التنمية المستدامة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٧٩، رجب ١٤٢٦هـ، أغسطس ٢٠٠٥م.

١٣- د. سمير سعد مرقص، الاثار الاقتصادية والإجتماعية لتمويل التنمية المستديمة طبقا لنظام البي أو تي، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، الأساليب غير التقليدية لتمويل التنمية المستدامة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ٢٢-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨.

١٤- د. مهدي سهر غيلان، د. فايق جزاع ياسين، م م شيماء رشيد محيسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، دراسة علي موقع الشبكة العنكبوتية.